واقع الصناعات الريفية فى مصر والدروس المستفادة من التجارب الآسيوية

نورهان سمير على عبدالباسط

الملخص

تعانى المناطق الريفية على مستوى دول العالم النامية من مشكلات رئيسية تتعلق بإنخفاض معدلات التنمية على كافة جوانبها,وارتفاع معدلات الفقر وسوء الحالة المعيشية وتدهور التعليم والحالة الصحية,بل وتعانى في كثير من الأماكن والمناطق من سوء استغلال وإدارة الموارد الطبيعية, وكل ما سبق يعنى عدم وجود تكامل بين قطاعات التنمية مما يؤدى إلى فشل مخططات التنمية في تحقيق أهدافها.

وتعتبر الصناعات الريفية والصغيرة هى القاطرة الحقيقية للتنمية الاقتصادية خلال المرحلة القادمة للدول النامية ومنها مصر ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على نمط صناعى هام جداً وهونمط الصناعات الريفية كنمط من أنماط الصناعات متناهية الصغر,حيث يعد مدخلا لتنمية اقتصاديات تلك القرى الريفية الفقيرة ومنح الريف درجة من التصنيع لامتصاص فائض العمل.

Abstract:

In the developing world, rural areas suffer major problems related to low rates of development in all their aspects, high rates of poverty, poor living conditions, deteriorating education and health status, and in many places and regions suffer from abuse and management of natural resources, All of the foregoing means that there is no integration of development sectors leading to the failure of development schemes to achieve their goals.

Rural and small industries are the real locomotive of economic development during the next phase of developing countries, including Egypt, and the research aims to shed light on a very important industrial pattern, namely, rural industries and a pattern of micro-industries, which is an entry point for the development of those economies Poor rural villages and give the countryside a degree of industrialization to absorb the surplus labour.

المحور الأول: الإطار العام للبحث

أولا:المقدمة:

توجد تحولات جعلت القرية المصرية الآن مختلفة عما كان عليه الحال منذ نصف قرن, فالقرية المصرية لم تعد منتجة للغذاء وإنما أصبحت مستهلكة كما أن غالبية سكانها لم يعدوا من الفلاحين وإنما من أصحاب المهن الأخرى. وأن اهداف السكان الإنتاجية والاستهلاكية خرجت عن نطاق حدود القرية, ومن هنا كان التطلع إلى دور إكثر فاعلية للصناعات الريفية لتصبح صناعة أساسية وجزءاً من المنظومة الصناعية عن طريق إنشاء سلسلة من الصناعات الريفية التي تساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالى وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومى وبالتالى تحويل الهيكل الاقتصادى المصرى من هيكل اقتصادى متخلف إلى هيكل اقتصادى متقدمولقد أثبتت التجارب العالمية في دول العالم المختلفة أن الصناعات كبيرة الحجم كثيفة رأس المال لاتؤدى بالضرورة إلى الاسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة, حيث تتمثل أهم سلبيات الاستثمار في الصناعات الكبيرة في أن آثر التنمة قد ينعكس على فئة قليلة في المجتمع, وخاصة إذا ما غابت المسؤلية المجتمعية لتلك المشروعات, بالإضافة إلى اجتذاب عدد محدود من العمالة, ومن ثم تواضع إمكانياتها في تخفيف

الفقر والحد من البطالة في المدى القصير ومن هنا كان التوجه لإقامة الصناعات الريفية كثيفة العمالة قليلة رأس المال خاصة في المراحل الأولى للتنمية.

ومن هنا بدأت معظم الدول تنظر إلى الدور الأكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وربما الأكثر شمولاً, وبدأت المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة في الدعوة إلى ضرورة وأهمية تشجيع الصناعات الريفية, ولاسيما في الدول النامية نظراً لما تتسم به هذه الصناعات من خصائص, أهمها أنها كثيفة العمالة, ومنخفضة التكاليف الرأسمالية نسبياً, وإمكانية انتشارها الواسع ما يجعلها تغطى أماكن مختلفة, وقابليتها للتوطن حيث توجد قوة العمل, ولأنها تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل وتعمل على تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود العديد من المشكلات التي تواجه الصناعات الريفية في مصر, والناتجة عن عدم الاهتمام الكافى من الجهات المعنية بتطوير والنهوض بالصناعات الريفية, فضلاً عن عدم وجود سياسة قومية لتنمية وتطوير هذه الصناعات والذى انعكس بدوره على محدودية الدور الذى تلعبه الصناعات الريفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ويشهد الاقتصاد المصرى أزمة اقتصادية وحالة من الخلل الهيكلى لعدم التوافق بين القطاعات الاقتصادية، وغياب الصناعات التحويلية التي تعظم القيمة المضافة لهذه الصناعات، ووجود تناقض بين الريف والمدينة وهجرة من الريف إلى المدينة، وتجريف للأرض الزراعية وتحويلها إلى مبانى عشوائية، وغياب التخطيط العمرانى للمناطق الريفية، وبناء الصناعات بعيداً عن القرية المصرية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في الرؤية التي تنشدها كل المجتمعات والدول للتنمية

الاقتصادية, فالتنمية الاقتصادية تقوم على بناء الإمكانيات التي تعمل على زيادة الدخل القومي, وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد وهذا ينعكس على زيادة رفاهيته، والفائدة المرجوة من دعم وتفعيل وريادة الصناعات الريفية لتحقيق هذه التنمية، لذا فإن لهذا البحث أهمية من خلال النقاط التالية:

١- إنه قد يمثل إضافة نظرية إلى ما هو مكتوب من أدبيات سابقة عن موضوع الصناعات الريفية والصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- إن هذا البحث يلقي الضوء على واحدة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين وعلماء الإدارة والمتمثلة في دراسة الصناعات الريفية والصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية.

٣- تزداد أهمية هذا البحث في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم، ومنها مصر، من ناحية، وتزايدت أهمية االصناعات الريفية من ناحيةٍ أخرى.

رابعاً فروض الدراسة:

لقد تم بناء فروض الدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة حيث أن فروض الدراسة تستند إلى وجود العلاقة الطردية بين فعالية الصناعات الريفية ودورها الإيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

حيث أن الاهتمام بالصناعات الريفية يؤدى إلى:

- زيادة المساهمة في الناتج المحلى الإجمالى.
- زيادة المساهمة في الحد من البطالة.
- زيادة المساهمة في الحد من الفقر.

خامساً: أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق هدف رئيسي وهو:

دراسة الوضع الراهن للصناعات الريفية في مصر وأندونيسيا وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية، ثم دراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الصناعات تقبلاً في ظل الظروف التي انتابت معظم اقتصاديات دول العالم ومنها مصر.

ويمكن أن يندرج تحت الهدف الرئيسي السابق بعض الأهداف الفرعية وهي:

١. إلقاء الضوء على مفهوم كليهما التنمية الريفية والصناعات الريفية.
٢. بيان مساهمة الصناعات الريفية في الاقتصاد القومى.
٣. توضيح مدى الارتباط بين نجاح الصناعات الريفية والصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
٤. توضيح المؤسسات التي تقوم بتمويل تلك الصناعات الريفية والتحديات التي تواجه الصناعات الريفية وطرق علاجها.
٥. الاستراتيجية المقترحة للنهوض بالصناعات الريفية في مصر.

سادسًا: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على الأساليب التالية في البحث:

- المنهج الاستنباطى التحليلى من خلال الاعتماد على المسح المكتبى المتمثل في الوثائق الرسمية والمراجع العلمية والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل العلمية، وذلك لبناء الخلفية النظرية للدراسة.
- المنهج المقارن بين دراسة حالة الصناعات الريفية في مصر وحالتها في إندونيسيا ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

سابعاً: حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية**: الحيز الجغرافى للصناعات الريفية في مصر وأثرها على التنمية,بالإضافة إلى التجارب الأخرى للصناعات الريفية في أندونيسيا.
- **الحدود الزمانية**: تجرى الدراسة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥.

المحور الثاني: الإطار النظري للصناعات الريفية فى مصر.

يتناول الباحث في هذا الجزء بعض المواضيع ذات الصلة بمتغيرات البحث وبطريقة مختصرة وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف الصناعات الريفية:

عرفت الصناعات الريفية بأنها الحرف والمهن التي يقوم بها سكان الريف لإشباع رغباتهم وحاجاتهم الاستهلاكية والتى تساهم في توليد الدخل وبالتالى تحسين مستوى المعيشة, وعرفت بأنها:هى تصنيع لخامات متوفرة في القرية ويقوم الريفيون بعملية التصنيع بصفة فردية أو جماعية وقد تستخدم فيها الآلآت البسيطة.

وهى تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها الحرفى معتمداً في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفى وذلك باستخدام الخامات الأولية المتوفرة في البيئة الطبيعة المحلية أو الخامات الأولية المستوردة بحيث يتم التعامل معها في الإنتاج بصورة يدوية أو باستخدام بعض العدد والادوات البسيطة تنعكس أهمية الحرف والصناعات اليدوية في أن بعض المنتجات الحرفية ذات دلالة على جوانب الهوية الوطنية للدولة المنتجة للحرف والصناعات اليدوية. (ناهد على عدس, ", ٢٠٠٧.ص ٣).

مميزات للصناعات الريفية:

- سهولة تأسيسها نظراً لعدم حاجاتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة,اضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.
- توفير فرص عمل وبتكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجى كثيف الاستخدام للعمل، فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة والتى تتصف في الأغلب بتدنى مستواها التعليمى والمهنى وخاصة في الدول النامية(أمانى يوسف :ا, ٢٠١٠.ص ٣٤, ٣٥)
- نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.

استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلاً من إهدار هذه المدخرات في الاستهلاك(السيسي, صلاح الدين حسن,٢٠٠٩,ص٣٤)

- تغطية الطلب المحلى على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لإنخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالى وخاصة في الدول النامية.
- تعد هذه الصناعات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دور في توسيع قاعدة الإنتاج المحلى، حيث تساهم في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة (حواش, جمال الدين أحمد , ٢٠٠٤, ص ٤١٩).
- توفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلى، مما يقلل من الاستيراد.
- تستطيع مواجهة تغيرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكيف وفقاً لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعنى القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود(حواش, جمال الدين أحمد , ٢٠٠٤, ص ٤٤٤),(إكرام عبد العزيز على, القاهرة, ٢٠٠١, ص ٤٥).

أسباب اختيار نمط الصناعات الريفية ومزايا توطينه وتنميته داخل الريف المصرى:

- تعتمد الصناعات الصغيرة في الريف على تكنولوجيا تقليدية لا تحتاج إلى مهارة عالية في التدريب مما يجعلها مؤهلة لاستيعاب عدد كبير من العمال دون تحمل نفقات للتديب وذلك مقارنة بالمدن وهذا يعطيها ميزة نسبية(هندى كوان ١٩٩٦).
- محدودية احتياجاتها من شبكات البنية الاساسية.
- إمكانية استغلال المدربين المحليين في مجال التنمية الريفية لإلقاء الضوء على أهمية الصناعات الصغيرة للريف وتدريب السكان على الأنواع المختلفة من هذه الصناعات وهذا سيقلل من تكاليف إقامة مراكز التدريب بالريف.
- التغلب على مشكلة ارتفاع تكلفة انتشار الصناعات الصغيرة في الريف عن طريق عمل مجمعات للصناعات الصغيرة تنتشر في القري الريفية.
- محدودية الأرض والخوف من التعدى على الأراضى الزراعية بالقرية.
- انخفاض تكلفة المبانى وقطع الأراضى سواء كانت ايجاراً أو تمليكاً مقارنة بالحضر.
- يتميز الريف بوجود وحدة مجتمعية، وهو مايمكن استغلاله في انتشار الصناعات.

العوامل المؤثرة فى توطن الصناعات الريفية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في توطن الصناعات الريفية ومعرفة مدى تأثير كل عامل على إقامة هذه الصناعات, وفى نفس الوقت سيمكننا من التعرف على أسباب نجاح أو فشل إقامة تلك الصناعات في موقع بعينه وتعتبر هذه العوامل هى التي تتحكم في توطن الأماكن التي تقام فيها الصناعة, والتى تهدف إلى المصلحة العامة, ومن أهم أسباب نجاح المشروع الصناعى الأخذ بهذه العوامل والمفاضلة بين المواقع المتاحة في ظل هذه العوامل لتوطن الصناعات الريفية.وهذه العوامل يمكن تقسيمها إلى الآتى:

أولاً: العوامل التاريخية:

- وتتمثل في الموروث الحضارى لهذه الصناعات عبر الأجيال حيث تتوارث هذه

الصناعات من جيل إلى جيل خاصة إذا كانت هذه الصناعات يدوية, فدمياط مثلا اشتهرت بالصناعات الخشبية, كما اشتهرت أسيوط والمنوفية بصناعة غزل الصوف والسجاد والكليم (نانسي سعيد سعد ٢٠١٤ ص ٤٨).

وهو ما يجب أن يأخذ في الاعتبار عند اقتراح صناعات داخل الريف هذا الموروث الحضارى الذى لا شك يعطى ميزة نسبية كبيرة في توطن الصناعات الريفية, إذ يجب أن تكون هذه الصناعات المقترحة لها جزور تاريخية في القرية بحيث يسهل تقبلها واستيعابها من قبل سكان هذه القرية, وعلى الجانب الآخر لابد من مراعاة المستجدات بحيث تتواكب الصناعات الريفية صاحبة هذا التاريخ مع احتياجات السوق الحالية(نانسي سعيد سعد ٢٠١٤ ص٥٠).

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

أ. **موقع السوق:** يؤثر موقع السوق على توطين الصناعات الصغيرة بوجه عام والصناعات الريفية بوجه خاص وذلك لأنها لا يمكنها تحمل مصاريف النقل حيث يجب دراسة احتياج السوق المحلى من المنتجات الصناعاية أولاً وعليه يتم توطين المنتج الذى يلبى الاحتياج.

ب. **موقع المواد الخام:** يعتبر هذا العنصر من أهم العناصر الداخلة في تكاليف الإنتاج وتقل أهمية هذا العنصر إذا تعددت أصناف المواد الخام المستخدمة في الصناعة الواحدة وتنقسم الصناعات عموماً إلى قسمين في هذا المجال هما:

ب-١ **صناعات تستخدم فيها من مادة إلى ثلاث مواد رئيسية:حيث** توطن الصناعة بجوار المادة الخام يعتبر هام جداً خاصة في مجال الصناعات الصغيرة لذا يجب التعرف على البيئة المحلية وطبيعة ونوعية وكمية المواد الخام ومدى استمراريتها لإقامة صناعات عليها.

ب-٢ **صناعات يستخدم فيها عدداً كبيراً من المواد الخام:** فلابد من دراسة الوزن النسبى لتأثير كل مادة على حدة وتكاليف نقلها إلى مكان إقامة الصناعة.

ج. **موقع الخبرة اليدوية والفنية:** حيث تتوقف كثير من الصناعات الريفية اليدوية على توفير الأيدى العاملة الماهرة التي تفد إليها من المدن والقرى المجاورة فإن مثل هذه الصناعات يعتبر حلاً ملائماً للتوطن بالريف.

د. **رأس المال:** يعتبر رأس المال من أهم العناصر المؤثرة في توطن الصناعات الريفية وهو ينقسم بدروه إلى رأس مال ثابت في المبانى والأراضى والآلات المستخدمة ورأس مال متحرك يتمثل في تكاليف الإنتاج وتكاليف المواد الخام فضلاً عن أجور العمال ويعتبر الريف من أحد المواقع توطنا لهذه الصناعات نظراً لرخص ثمن الأراضى والمبانى وكذلك إنخفاض أجور العمال.

أهمية الصناعات الريفية فى اقتصاديات الدول:

تكتسب الصناعات الريفية أهميتها من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية, ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكانى للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة والريفية فيما يلى:

١. تستخدم هذه الصناعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل, مما يساعد الدول العربية التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.
٢. تتميز هذه الصناعات بالانتشار الجغرافى مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية, وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة, وخدمة الأسواق المحددة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها(عبدالله متروك,".٢٠١٧, ص ٦٠).

٣. توفر هذه الصناعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتى تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدرتها الشرائية وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشئ عن اعتبارات الجودة.
٤. توفر هذه الصناعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات, وبصفة خاصة الإناث والشباب من المناطق الريفية (عبدالله متروك,".٢٠١٧, ص ٦١).
٥. تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة, نظراً للاتصال الشخصى المباشر بين أصحابها والعملاء. كما تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.
٦. تعد هذه الصناعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية, وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً لتكوين الرأسمالى وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.
٧. تلعب هذه الصناعات دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج, ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزى اقتصاديا تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تسهم الصناعات الريفية في تدعيم علاقات التشابك القطاعى في الاقتصاد الوطنى.
٨. تسهم هذه الصناعات في تنويع الهيكل الاقتصادى من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة,كما تساعد على تغيير الهيكل السوقى من خلال تخفيف حدة الفقر والبطالة وزيادة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية (رسلان, يسرى عبد الحميد, المعايير, ٢٠٠٧)

المحور الثالث: مساهمة الصناعات الريفية فى كلا من البطالة والفقر .

أولاً: المساهمة في خفض نسبة البطالة:

تستخدم الصناعات الريفية قوانين إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، حيث تستخدم فن إنتاجى كثيف الأستخدام للعمل، وبالتالى فهى تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الأخرى، مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه الصناعات فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وتطوير المناطق الريفية, وإن قضية البطالة من أهم القضايا الاقتصادية داخل المجتمع المحلي مما يلزم توفير فرص عمالة لتقليل معدل البطالة الذي يعد من أهم المشاكل ليس فقط التي تواجه الريف المصري ولكن على المستوي القومي.

نسبة البطالة عام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٥

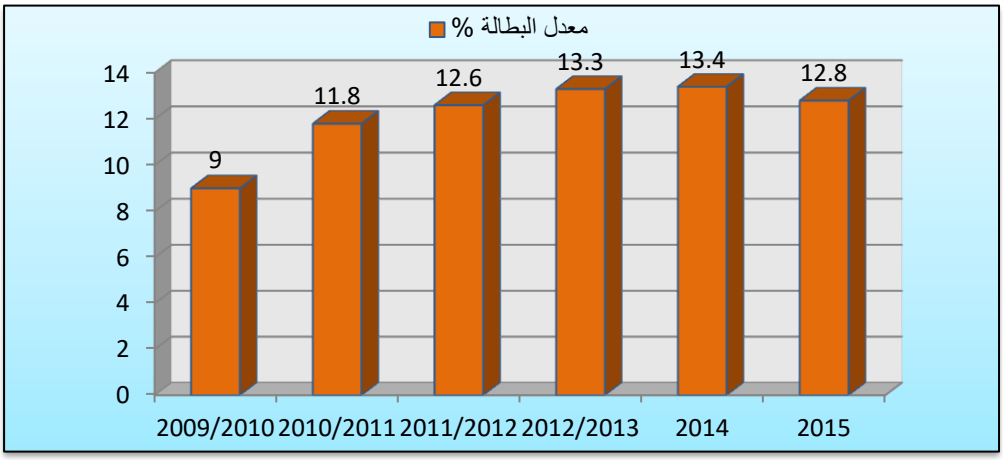

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يلاحظ من الشكل الذى يعكس معدل البطالة حيث أن السنوات ٢٠١٣ /٢٠١٤ قد شهدتا أعلى معدل بطالة في مصر وصل إلى ١٣.٣% و١٣.٤% كنسبة من قوة

العمل,وذلك بسبب الإهمال الكبير الذى حدث للقطاع الريفي والصناعى ككل, وانخفضت نسبة البطالة بعد ذلك سنة ٢٠١٥ حتى وصلت إلى ١٢.٨% بسبب بداية النهوض بالصناعات الريفية, وانخفضت نسبة البطالة بسبب إنشاء العديد من الصناعات الريفية والصغيرة ومتناهية الصغر والاهتمام بالمحافظات التي تقوم فيها هذه الصناعات, ولانخفاض معدل البطالة في السنوات القادمة لابد من إلقاء الضوء على الصناعات المهددة بالزوال في بعض المحافظات وتطبيق الاستراتيجية الخاصة بالنهوض بتلك الصناعات والاستفادة من تجارب الدول الأخرى وتطبيقه في مصر.

ثانياً: المساهمة في الحد من الفقر:

يعرف خط الفقر بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لايعد فقيراً, ولقد ناقشت كتير من الأدبيات القياس المطلق أو النسبى للفقر ومدى فائدة مفهوم الفقر المطلق, حيث أن ما يعد فقراً في مجتمع ما وفى زمن ما قد لا يعتبر فقراً في مجتمع آخر(هبة الليثى "تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا, ص ١٢)

نسبة الفقر

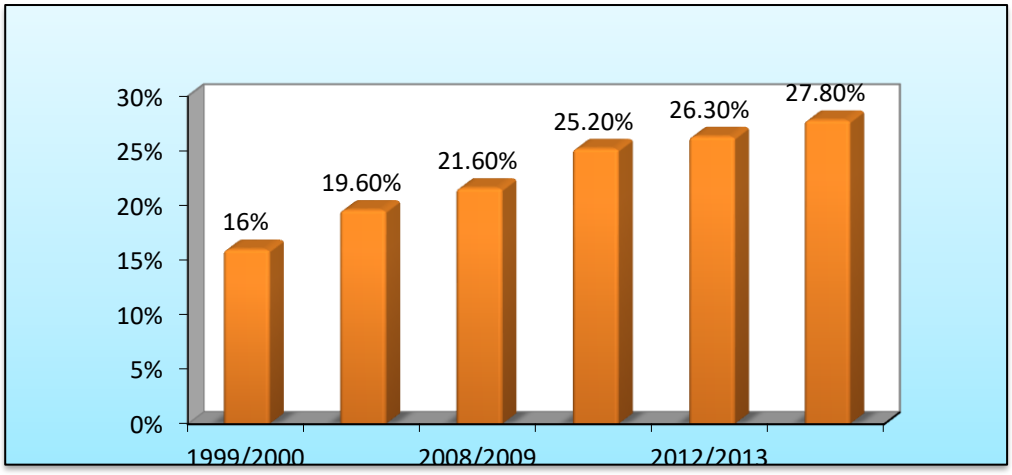

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩.

يتضح من الشكل السابق أن نسبة الفقر في مصر في عام (٢٠٠٦ -٢٠٠٧) نحو ١٩.٦٠% وزادت النسبة في عام ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٥.٢٠% وزادت في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٦.٣٠% وزادت في ٢٠١٥ إلى ٢٧.٨٠% ويتضح من ذلك أنه يوجد زيادة مستمرة في نسبة الفقر وهذا خطر للغاية إذا استمرت هذه الزيادة, وكان تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ٢٠١٦ قد أشار إلى أن نحو ١٤٠ مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، بينهم ٤٠ مليون لا يجدون قوت يومهم لتبقى مصر في المركز ١١١ بين الدول الأكثر فقراً في العالم, ولتجنب هذه الزيادة المستمرة يعد إقامة مشروع صغير في الريف أحد أهم وسائل مساعدة الفقراء على زيادة دخولهم وتحسين مستوي معيشتهم. وتشير العديد من الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي للقروض المقدمة للصناعات الريفية على حياة المرأة خاصة كما تؤدي إلى تحسن في مستوي معيشة الفرد أو العمالة التي تعمل في هذه المشروعات.

كما أن المشروع الصغير في الريف لديه القدرة العالية على توفير فرص عمل منتجة لأفراد المجتمع في المناطق الريفية ويترتب على ذلك زيادة حقيقية في دخول الأسر ومستوي معيشتهم وتحديث المناطق الريفية بجهودها الذاتية, وبالرغم من أن قضية الفقر والقضاء عليه بقيت عقوداً طويلة على قائمة جدول أعمال المنظمات الدولية حيث تشير التقديرات بان خمس سكان العالم تقريباً (البنك الدولى, سلوى ضامن المصرى, تقرير تشخيص الفقر في الأردن. ٢٠٠٢, ص ٣.) ، يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفحص العيش الكريم.

المحور الرابع:تجارب دول آسيا في الصناعات الريفية والدروس المستفادة منها.

الدولة	التجربة	الدروس المستفادة
	- تعتبر التجربة الأندونيسية من أهم التجارب في الصناعات الريفية حيث تم تطوير الصناعات لعدة أسباب اجتماعية واقتصادية عدة وتمثل أكثر من ٩٠% من جميع الصناعات,وبالتالى يكون أكبر مصدر للعمالة وتوفير سبل العيش لأكثر من	أ- تشجيع الصناعات الريفية والصغيرة المتوسطة,التي من شأنها تكوين رأس مال الصناعه المتطورة,و دمج الصناعات المتشابهة منها لتقوية الاقتصاد. ب- البدء بأنشاء صناعات تنتج ما تستورده

الدولة	التجربة	الدروس المستفادة
أندونيسيا	٩٠% من القوة العاملة في البلاد ولاسيما النساء والشباب وأن غالبية الصناعات الريفية منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء المناطق الريفية, في عام ١٩٩٧ شكلت الصناعات الريفية أكثر من ٣٩,٧ مليون وحدة أو نحو ٩٩,٨% من مجموع عدد المشاريع, وأرتفع إلى أكثر من ٤٠ مليون وحدة في عام ٢٠١٢. - تساهم الصناعات الريفية في القيمة المضافة إلى الناتج المحلى الاجمالى ونشير إلى أن انتاجية الأيدى العاملة في الصناعات الريفية تختلف حسب القطاع الفرعى, وأن نسبة العمالة حققت أدنى مستوى لها في الصناعات المنزلية أو الجزئية, وهى أصغر فئة من حجم الصناعات الريفية.انخفاض انتاجية العمل ليس فقط مشكلة اندونيسيا, حيث لوحظ في اقل البلدان نموا أن فجوة انتاجية العمالة بين الصناعات الريفية في البلدان الاقل نموا يهيمن عليها, وهى مؤسسات تقليدية تعتمد على استخدام ادوات والات بدائية, وعدم وجود مدخلات لزيادة الانتاجية مثل العمالة المهارة والآلات الجديدة والادوات الحديثة والإدارة الفنية لتحسين طرق إنتاجها فمن الصعب على هذه الشركات تحقيق العودة إلى زيادة حجم عملية الإنتاج.- وأنشئ تكتلا في أندونيسيا للأنشطة التقليدية للمجتمعات المحلية على إنتاج منتجات محلية محددة إستنادا إلى المزايا للمنتجات التي يقدمونها,عائدة إلى وفرة الموارد الخام المحلية والأيدى العاملة الذى لديهم مهارات خاصة في صنع مثل هذه المنتجات,وتتمتع هذه المجموعات بأن لديها إمكانيات كبيرة للنمو	البلدان من سلع خاصه الغذائية منها لتوفير العملة الصعبة التي تهدر في شراء هذه السلع. ت- التركيز على الصناعات التصديرية,والصناعات ذات القيمة المضافة. ث-تفعيل دور الاستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها حسب المرحله الراهنة. ج- تطوير الصناعات الثقيله و التركيز على تلك الصناعات الثقيله التي تعتمد على مواد اوليه من داخل البلدان ح- العمل على انشاء هيئات تحكم العمل الصناعي في البلدان وتمنع تعارضه و نشوء حرب اسعار بينها,وتعمل على توضيح الفرص الاستثمارية الافضل من خلال مراكز للبحوث و التطوير. خ- الاهتمام الجدى والفعال بالصناعات الريفية والصغيرة من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة,بحث تشجع اقامة مثل هذه الصناعات باعتبارها بارقة الأمل للاقتصاد المصرى للخروج من الازمات التي تعانى منها, وعلى راسها مشكلة البطالة, التي وصلت إلى أرقاماً قياسية تقدر ب ١٠,٦٠ من مجمل الأيدى العاملة. د- تقديم اعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه الصناعات الريفية لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية. ذ- - إلزام الجهات التمويلية بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية للصناعات الريفية من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية, واعطاء فترات سماح أطول,نظرا لمساهمة الصناعات الريفية في استيعاب البطالة وزيادة الانتاج وتقليل الواردات, وتوفير العملات الصعبة. ر- إنشاء صندوق لضمان القروض, بحيث يساهم في تذليل المعيقات المتعلقة بارتفاع وتعدد

الدولة	التجربة	الدروس المستفادة
		الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض. ز- – تبنى ودعم الصناعات الريفية من خلال خلق البيئة الايجابية المشجعة لإقامة هذه الصناعات, وتقديم حوافز تشجيعية لنجاحها وعلى رأسها الأعفاءات الضريبية. س-مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة, في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير الصناعات الريفية في مصر.
الصين	- شكلت الصين واحدة من أهم قصص النجاح في الربع الأخير من القرن العشرين، و لعل أهم ملامح هذا النجاح تتجسد في معدلات النمو الاقتصادي المرتفع و الممتد عبر الزمن، وانخفاض معدل الفقر و ارتفاع معدل الدخل الفردي، هذا بجانب عدد كبير من المؤشرات الكلية والجزئية الايجابية. لكن أهم فصل في قصة هذا النجاح هو تحول الصين من مجتمع زراعي بالأساس إلى مجتمع صناعي، بالرجوع إلى تاريخ الصين القريب و البعيد، سنجد بأن قطاعات الصناعة اليدوية والتجارة والنقل كانت دائما مزدهرة، و أثناء القفزة الكبرى للأمام من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠ سجلت تحولا كبيرا لليد العاملة الريفية نحو الأنشطة غير الزراعية. فهذه الأنشطة مثلت ٦.٦%من العمل الريفي سنة ١٩٥٧، وتطورت بسرعة بنسبة وصلت نحو٢٨% في نهاية عام ١٩٥٨ لتعود مرة ثانية لأقل من ٢% سنة ١٩٦٢، والمعدل المسجل في سنة ١٩٧٧ ظل أقل من سنة ١٩٥٧. - ومع ذلك، ففي الفترة قبل السبعينات التصنيع في الصين أتجه نحو تشجيع المؤسسات الكبيرة في الصناعات الثقيلة. ونتيجة لذلك، فالمناطق الريفية كانت مستبعدة من التصنيع ومن المفارقات، أن النمو المطرد في القطاع بدأت في أوائل السبعينات من القرن العشرين بوصفها استجابة لدعوة مكننة الزراعة الصينية، وكرد فعل على هذه الدعوة	١- لقد تحول أهم صناعات الدولة في مجال البنية التحتية من المدن إلى الارياف عام ٢٠٠٦ وقد صار للصناعات الريفية دورا في التنمية الاقتصادية وتغير الهيكل الاقتصادى ٢- لقد صارت المؤسسات الانتاجية الريفية في الإرياف الصينية وسيلة هامة تساعد الفلاحين على تحقيق زيادة في مشتوى المعيشة وبالتالى زيادة في الدخل القومى. ٣- قامت الصين بإتخاذ تدابير جديدة لنمو القطاع الخاص, وبالتحديد الصناعات الريفية والمشروعات الصغيرة فقامت باصدار قانون لتنمية هذه الصناعات عام ٢٠٠٣ وتشجيع ودعم توجيه العملية الانتاجية وساعد كل هذا على ان الصناعات الريفية والصغيرة في جميع المجالات والصناعات تساهم في الاقتصاد بما يزيد عن ٥٠% من الناتج المحلى الإجمالى. ٤- منذ تطبيق الصين لسياسو الانفتاح الاقتصادى والصناعات الصغيرة والريفية تتمتع تدريجيا ببيئة صحية خارجية,من أجل التنمية من خلال سياسة الاصلاح المخطط. ٥- في ظل سياسة اصلاح الحكومة للنظام القديم الذى لم تتكيف مع الطلب من اقتصاد السوق في منتصف عام ١٩٩٠,فقد تبنت الصين سياسة تحرير لتقديم المرونة في الاقتصاد,فتبنت سياسة خصخصة الصناعات الريفية والصغيرة التي تمتلكها الدولة,فقامت بتمويل نظام الاعتماد على

الدولة	التجربة	الدروس المستفادة
	بدأت بعض المناطق الريفية في إقامة مصانع محلية مملوكة للألوية brigade-owned factories لتصنيع الآلات الزراعية و تصليح الأدوات الزراعية. - في السبعينات شكلت استراتيجية تنمية مشاريع المؤسسات البلدية والقروية Enterprises Township and Village-owned TVEs أساسا متينا لتنمية وتطوير المناطق الريفية. والواقع أن هذا الصنف من المشاريع المملوكة ملكية جماعية في المناطق الريفية، اجتذبت اهتمام أكاديمي واسع نظرا لأهميتها في التصنيع الريفي. وتم فتح سوق كبيرة لمنتجات المشاريع الريفية.ونتيجة لذلك، قيمة مساهماتها في الناتج زادت من ٢٢٦٨ مليار يوان في عام ٢٠٠٥ إلى ١١٠٠٧.٧ مليار يوان سنة ٢٠١٥.	الذات. ٦- ساهمت السياسات الحكومية في الصين إلى رفع معدلات النمو الاقتصادى ونصيب الفرد من الدخل القومى وتحقيق مستويات جيدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ٧- يعتبر البعد التنموى والاقتصادى هو اساس العلاقات الاجتماعية في الصين. ٨- تعتبر الصين من ابرز الدول التي اهتمت بالصناعات الريفية والصناعات الاخرى حيث اهتمت حكوماتها بشكل كبير في تطوير وتحديث الصناعات الريفية لارتقاء بالناتج المحلى الإجمالى من خلال موارد محلية. ٩- لقد ساهم تمتع الصين بتوفير الموارد الطبيعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الناتج الصناعى وارتفاع معدل الناتج المحلى وبالتالى تعظيم مواردها المحلية وانعكس هذا على الواقع الاقتصادى للدولة.
اليابان	تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشاريع الريفية واحدة من افضل التجارب العالمية وهى بمثابة نموذج يمكن أن يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى.وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة في اليابان هى وضع تعريف واضح ومحدد للصناعات الريفية والصغيرة ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع الصناعات الريفية.وتعتمد الصناعات الريفية والصغيرة بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة,والذى يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع, وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات.وفى عام ١٩٩٩ م تم إنشاء الهيئة	١– إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالصناعات الريفية يقوم بها معهد خاص بها. ٢– قيام هيئات حكومية تعمل على تشجيع الصناعات الريفية والصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها, وذلك بإقامة المعارض الدولية. ٣– إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للصناعات الريفية والمشاريع الصغيرة. ٤ – إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس بأقل من ٣٠% من قيمة المناقصة. ٥ – تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة. ٦ – يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وغيرها بإتاحة الفرصة للصناعات الريفية للحصول على العقود الحكومية.

الدولة	التجربة	الدروس المستفادة
	اليابانية للصناعات الريفية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع.	٧ – الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد,وتوفر نظام ضريبى يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الريفية والصغيرة, ونظام ضريبى آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو الصناعات والمشاريع الريفية إلى الإنتاج بجودة عالية تبعا للمواصلات العالمية, مما أدى اعتماد الصناعات الكبيرة على انتاج الصناعات الريفية والصغيرة بدلا من استيرادها من الخارج. وقد عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل مع الصناعات الريفية والصغيرة وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع والعمال هذا وقد ساعد التطور التكنولوجى الذى طرأ على الصناعة في اليابان ان اصبحت الصناعات الكبيرة تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصاً, مما يحقق لها وفر أكبر في تكلفة الإنتاج من ضمان تحقيق جودة أعلى وقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمشاريع الريفية والصغيرة تعمل من خلال أطر مؤسسية تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية, وذلك من خلال وكالة المشاريع المشاريع والصناعات التابعة لوزارة الاقتصاد
الهند	- تعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بداياتها برؤية المهاتما غاندى تجاه مقاومة الاحتلال البريطانى للهند, والتى ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين, من خلال تبنى فكرة الصناعات الريفية. واستمر اهتمام الحكومة بدعم وتطوير الصناعات الريفية بعد الاستقلال, وكان المهاتما غاندى يردد دائما آى كل ما هو	١- نجاح التجربة الهندية هو خلق عدد أكبر من فرص العمل, وخفض معدلات البطالة حيث أصبحت الصناعات الريفية والصغيرة. ٢- تحتل المركز الثانى بعد القطاع الزراعى مباشرة, من حيث توليد فرص العمل, وأصبح إنتاجها يمثل حوالى ٥٠% من الإنتاج الصناعى الهندى, وتوظف نحو ١٧ مليون عامل. ومن هنا فقد احتلت هذه النوعية من المشاريع مكانا بارزا

الدولة	التجربة	الدروس المستفادة
	صغير...جميل . (مقولة الاقتصادى الألمانى شوماخرويشكل تشجيع وتنمية الصناعات الريفية والصغيرة أهم الموضوعات التي تعنى الحكومة الهندية وبالتالى السياسة الصناعية القومية فيها. - ويرجع هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيع هذه النوعية وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه البطالة والفقر الذى يعانى منه السواد الأعظم من الشعب الهندى.فالصناعات الريفية والصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمل بعد قطاع الزراعة مباشرة, ومن هنا احتلت هذه النوعية من المشاريع مكانا بارزا في الاقتصاد الهندى. وقد نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعى وتنويع المنتجات الصناعية, من خلال التركيز على المشاريع الريفية والصغيرة كثيفة العمالة والتى لاتحتاج إلى رأس مال كبير, وهو توجه يتفق مع ظروف الهند, بسبب افتقار هذا البلد إلى الموارد المالية إضافة إلى مشكلة الزيادة الكبيرة في السكان	في الاقتصاد الهندى. ٣- وتعرف الصناعات الريفية والصغيرة في الهند بالمشاريع التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية ٦٥ ألف دولار, اما الصناعات الريفية والصغيرة فهى التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية ٧٥٠ ألف دولار. ٤- ويضم قطاع الصناعات الريفية والصغيرة في الهند أكثر من ٣ ملايين وحدة صناعية. أشكال الدعم الحكومى لقد تعددت أشكال الدعم الحكومى لقطاع الصناعات الريفية والصغيرة والمتوسطة

من خلال استعرضنا لتجارب مختلف الدول في تنمية وتطوير المشاريع الريفية والصغيرة, يمكن القول أن الصناعات الريفية قد حظت برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومات, بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي حققتها الاستقرار والحماية والنمو والتطور, وإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمدادها بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها, وحمايتها من التعثر والإفلاس.

وقد انتهجت هذه الدول عدة سياسات لدعمها تتمثل على وجه الخصوص الإعفاء من الضرائب, والنظم التمويلية المساندة, بالأضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية ولقد تصدرت هذه المشاريع قائمة الأهمية على مستوى العالم من حيث التشغيل والانتاج, وسهولة التكيف والقدرة على التفاعل بمرونة مع متغيرات السوق في ظل الظروف غير المستقرة, والأمر الذى يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند

وضع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أندونيسيا, فمن ناحية أولى, لا تستطيع هذه الصناعات النمو والتطور بدون الدعم الحكومى المباشر لها في ظل التطورات العالمية وانفتاح الأسواق الدولية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة, ومن ناحية أخرى, فهى تعمل على توفير فرص العمل والحد من البطالة وهو بعد اجتماعى في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الحديثة للتكنولوجيا قليلة العمالة, فضلا عن قدرتها على تغطية الطلب المحلى على المنتجات واحلال الواردات, وتوفير العملة الصعبة, وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات. لذا أصبح من الضرورى العمل على زيادة فاعلية هذه الصناعات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية..

ومن ثم يستنتج من ما سبق استرايجية للنهوض بالصناعات الريفية في مصر.

<u>الأستراتيجية المقترحة للنهوض بالصناعات الريفية</u>:

إن وضع استراتيجية للنهوض بالصناعات الريفية وفق رؤية استراتيجية شاملة لتنمية قطاع الصناعة سيعزز بلا شك دورها في التنمية الاقتصادية,حيث ستؤكد تلك الاستراتيجية على أهمية تطوير تلك الصناعات وتؤكد كذلك على أن قطاع الصناعات هو قطاع حيوى يحمل أفاقا واحدة تمكنه من القيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الشاملة نظرا لما يتسم به هذا القطاع من سمات وخصائص.

وجدير بالذكر أن وزارة التجارة والصناعة قد وضعت ضمن استراتيجية لتعزيز قيمة الصناعة والتجارة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) محورا والمحور التانى لتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال, واستهدفت الوزراة في هذا المحور تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة كأداة رئيسية لزيادة الناتج الصناعى وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات.

ويجب وضع خطط تنمية وتحديث للصناعات الريفية لاحداث تغيير إيجابى حقيقى في المجتمع عن طريق التخلص من ممارسات وسلوكيات أداء اقتصادى وفنى وادارى غير مرغوبة وتطويرها إلى الأفضل والأحدث والأكثر إنتاجية وفاعلية وتتمثل محاور تنمية الصناعات الريفية في الآتى:

محورتطوير أداء الصناعات الريفية: يتمثل دور الصناعات الريفية في التنمية الشاملة في آن الغالبية العظمى من الاقتصاديات العالمية تعتمد على قوة الصناعات الريفية المتواجدة في هذه المجتمعات.

أ- توفير مناخ مناسب لنمو وتطوير الصناعات الريفية.
ب- تحفيز وتشجيع التعاقد من الباطن بين الصناعات الكبرى والصناعات الريفية الصغيرة.
ج- توفير المعونة الفنية والتكنولوجية بأسعار مناسبة وجودة عالية.
د- الترويج لمنتجات الصناعات الريفية.
ه- توفير المعلومات الفنية والتكنولوجية اللازمة للصناعات الريفية محلياً ودولياً مثل: مواصفات وأسعار ومصادر الآلات ومعدات وخامات ومستلزمات ورخص تصنيع.

محور التنمية الاقتصادية:

أ- تنوع وتوسع قاعدة المنتجات والصناعات والخدمات.
ب- مرونة وسرعة الاستجابة لمتغيرات الأسواق العالمية والمحلية.
ج- إستخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال.
د- توفر فرص العمل للعمالة غير الماهرة والفقيرة.
ه- دعم هذه الصناعات في المساهمة في تنشيط الصادرات.
و- تشجيع وتحسين توصيف الإستثمارات والمدخرات.
ز- تغطية فجوة الطلب على السلع والخدمات.

محور التنمية البشرية والاجتماعية:

أ- تشجيع شباب الخريجين في القري تطبيق الابتكارات والأفكار الأبداعية والإستثمار في المجالات الصناعية المتعددة لتصنيع منتجات جديدة غير نمطية.
ب- توفير فرص عمل.
ج- دعم وتشجيع إقامة الصناعات الريفية والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في خدمة البيئة.
د- تدريب وتأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع الريفي.
ه- خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة والفقر.

محور التنمية الصناعية والتكنولوجية:

أ- توفير فرص التكامل مع الصناعات الكبيرة مما يطلق عليه (الصناعات المغذية).
ب- تنشيط إستخدام الخامات المحلية والمنتجات الثانوية.
ج- قدرة الصناعات الريفية والصغيرة على تطوير وتحديث عمليات الأنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل من الصناعات المتوسطة والكبيرة.
د- تحافظ الصناعات الريفية على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات المرتبطة بالبيئة المحلية بالشروط البيئية والصحية .

مجمعات الصناعات الريفية

التوطين (المنشآت الصناعية الكبرى) الصناعات الريفية لها دور كبير في توطن المنشآت الصناعية الكبرى حيث تعتمد هذه المنشآت العملاقة على صناعات ومشروعات عنقودية صغيرة ترتبط بعلاقات أمامية وخلفية.

كما أن المنشآت الصناعية الكبرى لها دور فعال في التنمية البشرية في العديد من المهارات, وفى تدريب وتأهيل الشباب, وعمل دورات تأهليلية وتدريبية داخل هذه المنشآت.

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

١- توصلت الدراسة إلى أن أهم الادوار التي تقوم بها الصناعات الريفية هو توفير فرص العمل ويليه إضافة خبرة فنية ورغبة في التوسع وزيادة الإنتاج ويليه المساهمة في زيادة دخل الأسرة.
٢- توصلت الدراسة إلى أن التجربة الأندونيسيا يمكن الإستفادة منهما في التجربة المصرية ووضع استراتيجية خاصة للنهوض بالصناعات الريفية بها.

توصلت الدراسة إلى ضرورة وضع خطط لتقليص نسبة الفقر من خلال زيادة عدد الصناعات لتشغيل الشباب من خلال كيان مؤسسي وطنى ولذلك لأحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية وكذلك العمل على الاستهداف الجغرافى للفقر, وعمل خطط تنمية تهدف إلى تخفيض الفقر في الريف المصرى بصفة عامة.

ثانياً التوصيات:

١- توصى الدراسة بزيادة الوعى بأهمية الصناعات الريفية والصغيرة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية,ولابد من وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية الصناعات الريفية بما يحقق تكاملها وترابطها وتحقيق العائد الاقتصادى منها.
٢- كما توصى الدراسة بإنشاء هيئة مستقلة متكاملة الوظائف لإقامة وتنمية الصناعات الصغيرة تعمل على تنسيق الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية من خلال جهاز واحد ويكون بها مركز متخصص لتنمية الصناعات داخل القطاع الريفى.

كما توصى الدراسة بتطوير قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها الصناعات الريفية بصفة خاصة "معلومات عن مصادر المواد الخام ومسلتزمات الأنتاج والدول المنتجة لآلات والمعدات الازمة لإقامة أى صناعة,والاسعار التقريبية لها, إضافة إلى معلومات عن احتياجات السوق, والأسواق المحتملة للتصدير ومصادر التمويل وفرص المشاركة في المعارض المحلية والدولية.

المراجع

الكتب:

- سيد كاسب. جمال كمال الدين, المشروعات الصغيرة. الفرص والتحديات, مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالى, مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث – كلية الهندسة, جامعة القاهرة, ٢٠٠٧.
- السيسي, صلاح الدين حسن, استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والنتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية,دار الفكر العربى.٢٠٠٩.

رسائل جامعية:

١- خالد سالم محمد " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (التجربة الاندونيسية), رسالة ماجستير معهد الدراسات والبحوث الاسيوية, جامعة الزقازيق,٢٠١٦
٢- رضا ابو بكر محمد " دور الصناعات الصغيرة في عملية التنمية في اليابان وآثرها على مصر,رسالة ماجستير,معهد الدرسات والبحوث الاسيوية,جامعة الزقازيق,٢٠١٦.
٣- سالم,محمد حمدى, التنمية الريفية المتكاملة في اطار التكييف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى,وقائد اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرنامج التنمية الريفية في البلاد في الاسكوا,عمان,١٩٩٣.
٤- عبدالله متروك,سياسة تعزيز القدرة التنافسية الصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة مقارنة بين دولتى الكويت وماليزيا, معهد الدراسات والبحوث الأسيوية,جامعة الزقازيق.٢٠١٧,ص ٦٠.
٥- حماد عمر حماد, دور التمويل في إحداث تنمية ريفية متكاملة بالريف السودانى,رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية,جامعة البحر الاحمر,٢٠٠٧.

٦- إكرام عبد العزيز على,"تخطيط تجمعات الصناعات الحرفية الجديدة في مصر,رسالة ماجستير,كلية التخطيط الإقليمى و العمرانى,جامعة القاهرة,٢٠٠١.
٧- نانسي سعيد سعد "العوامل المؤثرة في تنمية الصناعات الحرفية اليدوية (دراسة حالة), رسالة ماجستير,كليه الهندسة,جامعة القاهرة,٢٠١٤.

٨- أحمد ابو بكر عبد العزيز "دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة في الهند ومدى الاستفادة منها في مصر,رسالة ماجستير,معهد الدراسات والبحوث الاسيوية,جامعة الزقازيق. ٢٠١٧.

٩- أحمد حسين أبو السعادات, نحو منهج لتنمية قري الريف المصرى من خلال آليات وسياسات التكامل العمرانى والاقتصادى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS, كلية الهندسة, جامعة القاهرة,رسالة دكتوراه,٢٠١٢.

الدوريات والمجلات :

١- سمير عبد الحميد عريقات,المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة, معهد التخطيط القومى,مذكرة خارجية رقم (١٦٢٢),٢٠٠٧.

٢- حواش,جمال الدين أحمد,الصناعات الحرفية والصغيرة وأثرها على التنمية المحلية,المؤتمر السنوى التاسع:ادارة ازمة البطالة وتشغيل الخرجين,٢٠٠٤.

٣- تقارير مختلفة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء اعداد من ٢٠٠٩-٢٠١٨.

Books:

1. Annie, K.L,orenisetion montiale du commerce vuibert. Paris 2007.
2. Economic Research Service, Rural Urban Continuum Codes, USDA, USA, 2000.
3. Michael p.Todaro, Economic Development, seventh.2000.

Periodicals:

1. F. Fukuyama, State Building: Government and World Order in The Twenty – First Century,cornell Univ. Press,USA,2005.
2. Saharnsar,"Accessto financeand Economic Groth in Egypt middle Eastand north African Reglon"world Bank, 2010.
3. Small and medium Enter prise (sme) program Reviewegypt. Executive report,Canadian International Development Agency, march, 2006. p,12.